

مناهج الإعداد المهني للباحث الاجتماعي

في الجامعات السعودية

د. عبدالعزيز بن علي الغريب (*)

الملخص الدراسة

اهتمت الدراسة بالتعرف على علم الاجتماع كما يتمثل في مخرجاته التعليمية في الواقع السعودي، بتحليل منهجية الإعداد المهني النظري والتطبيقي للباحث الاجتماعي في المؤسسات التعليمية، الذي تم تحديده من خلال مراجعة وتقييم الخطط التعليمية المعتمدة لدى الأقسام العلمية المعنية بإعداد وتأهيل الباحث الاجتماعي، ليقوم بممارسة الدور الوظيفي له، ومدى ملاءمة هذه الخطط لما هو مؤمل أن يقوم به الباحث الاجتماعي، كما تناولت الدراسة تحديد الاختلاف بين الأقسام العلمية لعلم الاجتماع في مجال مقررات الإعداد المهني، ومعرفة مدى توافق هذه الخطط بما تضمنه من مقررات دراسية مع حاجات المجتمع ومشكلاته المستجدة. ومن أهم نتائج الدراسة:

١- تركيز الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في أقسام الاجتماع على أربعة

جوانب رئيسة:

أ- إعداد مهني عام.

ب- إعداد مهني مساند.

ج- إعداد مهني تخصصي في مقررات رئيسة لعلم الاجتماع ومقررات

في فروع علم الاجتماع.

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د- إعداد مهني تطبيقي .

٢- هناك اختلاف بين أقسام علم الاجتماع في الإعداد النظري ، وفي الإعداد المهني .

٣- تختلف الخطط التعليمية في نوعية المخرجات التي تريدها من باحث اجتماعي أو مدرس علم الاجتماع أو أخصائي اجتماعي .

٤- اختلف الإعداد المهني النظري التخصصي بين أقسام علم الاجتماع من حيث تنوع الفروع التي تدرسها أقسام علم الاجتماع ، والمقررات الرئيسة في تخصص علم الاجتماع .

٥- اتفقت الخطط التعليمية في تدني مستوى الإعداد المهني التطبيقي .

٦- تختلف الأقسام في نوعية الإعداد المهني التطبيقي . وبناء على تلك النتائج تضمنت الدراسة عدداً من التوصيات العلمية ، لرفع مستوى الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في الأقسام العلمية .

أولاً: موضوع الدراسة

تعد القوى البشرية أحد الأركان الرئيسة لتحقيق عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع ، وعادة توكل لمؤسسات التعليم بأنواعها المختلفة مسؤولية توفير قدراته البشرية ، وإلا يضطر المجتمع مرغماً إلى الاستعانة بقوى بشرية وافدة تعينه في تحقيق عمليات التنمية ذاتها - كما حدث في المجتمع السعودي والمجتمعات الخليجية في السبعينيات الميلادية وبداية الثمانينيات من القرن الماضي - ، وفي الوقت نفسه تسهم في تأهيل أفراد المجتمع لامتلاك القدرة المهنية للمشاركة في برامج التنمية المختلفة . وقد نصت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (١٩٩٦) على أنها تهدف إلى تأهيل المواطن الصالح القادر على المشاركة في تحقيق التنمية والتقدم للمجتمع .

وقد أوكلت المهمة لتحقيق تلك الأهداف إلى الجامعات لتكون المسؤولة عن تعليم وتأهيل القوى البشرية بمختلف التخصصات والعلوم ، وكان لكل علم نصيبه ودوره

لتحقيق هدف من أهداف التنمية، أو تشغيل إحدى مؤسساتها. لذلك فإن علاقة الجامعات بالمجتمع علاقة تكاملية، إذ يؤمل المجتمع بأفراده ومؤسساته أمالاً كبيرة على الجامعات، في إشباع احتياجاته والإسهام في حل مشكلاته، من خلال تزويده بالمهنيين والمتخصصين في مختلف حقول العلم والمعرفة، وهو ما يعد الهدف الأول للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وكذلك الإسهام من خلال الهدف الثاني للجامعات وهو البحث العلمي في التوصل إلى حلول علمية للمشكلات التي يعاني منها، والتي قد تؤثر في مسيرته التنموية. وبالتالي فإن من المتوقع أن يكون كل منتم لعلم ما له دور محدد في المجتمع، يستطيع من خلاله أن يوظف الخبرات والمهارات التي اكتسبها من المؤسسة التعليمية عند التحاقه بالمؤسسة العملية المتوائمة مع تخصصه المهني، ليحقق له مكانة اجتماعية، ووضعاً مهنيًا بين أفراد المجتمع.

وعلم الاجتماع كغيره من العلوم كان من التخصصات التي بدأت مبكراً في تدريسها الجامعات السعودية، وعلى وجه التحديد منذ بداية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي في جامعة الملك سعود، التي تعد أول جامعة سعودية تدرس علم الاجتماع، وتخرج مهنيين يعملون كباحثين اجتماعيين بمجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية المختلفة. إذ نصت أهداف قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز مثلاً، على إعداد الكفاءات البشرية في مجال الدراسات الاجتماعية من باحثين اجتماعيين وأخصائيين ومدرسي المواد الاجتماعية، وذلك لتلبية احتياجات المملكة من الباحثين الاجتماعيين للعمل في المؤسسات ومراكز الخدمة الاجتماعية، والمؤسسات التربوية (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠١). وينطبق الحال نفسه على جميع أهداف أقسام علم الاجتماع في الجامعات الأخرى.

وإن كان تعليم علم الاجتماع كمنهج علمي قد دخل المجتمع السعودي بوقت أسبق من ذلك، حيث تم وضعه ضمن المقررات التعليمية للمرحلة الثانوية في التعليم العام منذ عام ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م (السلوم، ١٩٩١). كما أن بداية دخول الباحث الاجتماعي للمجال المهني قد سبقت ذلك أيضاً، حيث بدأت في وزارة المعارف (وزارة التربية والتعليم حالياً) عام ١٣٧٣/ ١٩٥٣م، وكان الاعتماد على باحثين اجتماعيين

من جمهورية مصر العربية، وتلاه أيضا التعاقد مع باحثين اجتماعيين أيضا مصريين في وزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية (حسين، ١٩٨٩ : ٣٢٤).

لذلك عدت قضايا الإعداد المهني وجميع المهن والعلوم من القضايا المهمة، مما يتطلب ضرورة أن تراعي الأقسام العلمية المسؤولة عن الإعداد المهني المتغيرات والقضايا التي تطورت في تلك العلوم ذاتها، وكذلك احتياجات ومشكلات المجتمع، حتى لا يؤدي بالعلم أن يصبح غريباً في المجتمع ولا يحقق الأهداف المرجوة منه. ومن البديهي كما يشير أبو العينين (١٩٩٣) أن تكون مقررات التعليم في أي قسم أكاديمي موضوعة في إطار خطة تتضمن في مجملها إعداد خريج متخصص توافرت لديه القدرات والاستعدادات التي تؤهله للالتحاق بمجالات عملية معينة تتلاءم مع طبيعة المحتويات المعرفية والتدريبات العلمية والعملية التي تلقاها. وربما كان هذا هو أهم الغايات التي يضعها واضعو البرامج التعليمية نصب أعينهم وهم بصدد تصميم المقررات.

وفي ضوء ذلك يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم: هل ما زالت النظرة لعلم الاجتماع على أنه علم نظري تجريدي، ولا يمكن أن يكون مهنة؟ هل الباحثون الاجتماعيون الذين يتم تأهيلهم في أقسام علم الاجتماع ليس لهم دور مهني يمكن أن يقدموه لمؤسسات المجتمع؟ هل علم الاجتماع مكانه الطبيعي في التنظير دون وجود مرجعية مهنية يعمل في ضوءها المتخصصون في هذا العلم؟ هل هناك قصور ما في إعدادهم المهني جعل النظرة لهم تسير في مثل هذا الاتجاه؟

وما من شك في أن التغيرات الاجتماعية المتتالية، لا بد أن تعكس آثارها على أهداف ومسار الخطط التعليمية والمناهج للأقسام العلمية، وبالتالي على الإعداد المهني للباحث الاجتماعي سلباً وإيجاباً، حيث نواجه قضايا اجتماعية قد لا يكون لها مجال في المعرفة التي يتلقاها الباحث الاجتماعي من خلال مناهج الأقسام العلمية، أو قد لا تكون المعرفة متكاملة، باعتبار أن بعضها لا يناقش كمقررات مستقلة عن بعضها البعض، مما يولد الفجوة بين المقررات التعليمية والاحتياجات المجتمعية، وما يأمله المخطط للسياسة الاجتماعية من توافر القدرة للباحث الاجتماعي من خلال إعداد المهني على التعامل معها مهنيًا.

ثانياً: تحديد مشكلة الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وهي أن التخصصات العلمية تقوم بتزويد المجتمع بالقدرات البشرية القادرة والمؤهلة للتعامل مع قضاياها المختلفة تبعاً لحاجة مجتمعية مرتبطة بواقعه أكثر من حاجة نظرية لتخصص من التخصصات. لذلك يعد علم الاجتماع وفق لائحة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من التخصصات النظرية في مجال العلوم الاجتماعية، ويعنى هذا التخصص بدراسة تطور نماذج المجتمع البشري، ودراسة أفضل السبل لتحقيق السعادة لكل المجتمعات لمواجهة المشكلات على أسس علمية مناسبة، ويتعرف الطالب في هذا التخصص على طبيعة المجتمع وخصائصه، والعوامل المؤثرة فيه، كما يتعلم المهارات الاجتماعية المطلوبة للتعامل مع أوضاع المجتمع وظواهره الاجتماعية المختلفة، والأساليب المناسبة لتقديم الرعاية الاجتماعية في مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

وقد أشرنا سابقاً إلى أن علم الاجتماع من التخصصات العلمية التي دخلت مبكراً في الجامعات السعودية والتي تجاوزت أكثر من ٣٠ عاماً، ومن ثم قد تكون تلك الفترة كافية لاختيار ذلك التخصص موضوعاً للدراسة، لتقسيم واقعه المجتمعي من خلال تحليل الخطط التعليمية المسئولة عن إعداد هؤلاء الباحثين الاجتماعيين.

ومن هنا تحددت مشكلة الدراسة بالتعرف على واقع الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي في ضوء الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية، حيث تعد الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع في الجامعات الركن الرئيس لتخريج باحثين اجتماعيين مؤهلين يجب أن يسهموا جنباً إلى جنب مع أصحاب المهن الأخرى خريجي التخصصات العلمية المختلفة، وبالتالي جدير بنا أن نخضعها للدراسة والتحليل، لعلنا نسهم في تطوير أدائها، أو ندعمها إن كان هناك ما يؤدي ذلك، من خلال إخضاعها للبحث والتحليل في هذه الدراسة. كما تحدد موضوع الدراسة بمعرفة مدى توافق هذه الخطط بما تضمنه من مقررات دراسية مع حاجات المجتمع ومشكلاته المستجدة، ومدى مراعاتها لطرق مجالات علمية جديدة، من

خلال نشأة مؤسسات اجتماعية تحتاج لباحثين اجتماعيين لديهم دراية بأعمالها ومهامها، أو مشكلات معينة قد تحتاج لدراسة متخصصة فيها.

وتفرع من هذه المشكلة الرئيسة عدة تساؤلات، وهي:

١- ما منهجية الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية؟ .

٢- ما الاختلافات بين الخطط التعليمية للإعداد المهني للباحث الاجتماعي؟ .

٣- ما الفروق بين الإعداد المهني النظري والإعداد المهني التطبيقي؟ .

٤- هل هناك مقررات يمكن إضافتها للإعداد المهني تبعاً لحاجة الواقع المجتمعي السعودي؟ .

ثالثاً: أهمية الدراسة وأهدافها

تنطلق أهمية الدراسة العلمية من عدم توافر دراسات تتعلق بواقع علم الاجتماع في المجتمع السعودي عبر مسيرته التي امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً، وكان الأجدد بالباحثين الوقوف عندها عدة مرات لتقويمها، خاصة وأن أي علم بحاجة ماسة لجهود المتخصصين فيه لدفع مسيرته للأمام، وتأكيد أهميته في المجتمع. بينما حظي علم الاجتماع بعدد من الدراسات في المجتمعات العربية، حيث يعد علم الاجتماع من أكثر العلوم الإنسانية التي نالت اهتماماً كبيراً في الفكر العربي المعاصر، فهناك الجامعات والمعاهد والمؤسسات التي كرست جهودها لذلك العلم كمجالات علمية لتخريج الباحثين الاجتماعيين، وهناك طبيعة مجتمعاتنا العربية الآخذة بالتقدم والتطور ورغبة الباحثين في دراسة موضوعات مجتمعية (زيغور، ١٩٨٥ : ٢٣٥). لذلك نشطت في الفترة ما بين ١٩٨٠م-١٩٨٥م الأبحاث والدراسات التي تناقش الوضع القائم لعلم الاجتماع، من حيث تعليمه، ومساهماته البحثية، ومكانته في المجتمع العربي، والدور الذي يمكن أن يؤديه، إذ عقدت عدد من الندوات في مختلف أنحاء الوطن العربي في الكويت ومصر وأبو ظبي والمغرب وتونس، التي ناقشت مثل تلك القضايا، وقد نجم عن ذلك بروز ما يمكن وصفه بقلق عميق حول وضع هذا العلم ومستقبل

خريجه ومستقبل مهنتهم وفاعليتهم الثقافية والمجتمعية (نصر، ١٩٨٥ : ١٦٨).

بينما تركزت معظم جهود المتخصصين في علم الاجتماع في المجتمع السعودي حول البحوث التطبيقية- رغم قناعتنا بأهميتها- متناسين أنه من الضروري أن يتم التأكد من قدرة الباحثين فيها على العطاء وقبول المجتمع لذلك. ومن هنا تعد هذه الدراسة امتداداً لدراسات يقوم بها الباحث حول واقع علم الاجتماع في المجتمع السعودي، من خلال استعراض تاريخه، ومساهمة المتخصصين فيها في برامج التنمية المختلفة، ومكانة الباحثين الاجتماعيين أنفسهم كمهنيين في المجتمع، وما هذه الدراسة إلا تكملة لتلك الجهود، التي نسأل الله العلي القدير فيها العون والتوفيق.

كما تنطلق الأهمية العملية للدراسة، من أنه قد تنفيذ منها الأقسام العلمية لعلم الاجتماع في الجامعات السعودية، أو الجامعات الخليجية بحكم التشابه في التغيير الاجتماعي والاحتياجات التنموية فيما بينها كما أشارت دراسة (الريمحي، ١٩٩٥) ودراسة (أبو العينين، ١٩٩٣)، في تطوير خططها التعليمية، ومراعاة القضايا والمشكلات والتغيرات الاجتماعية المتلاحقة، حتى تكون مخرجاتها من الباحثين الاجتماعيين قادرة على البحث والتحليل لتلك المتغيرات. حيث أشار عدد من دراسات التغيير والتنمية في المجتمع السعودي إلى حدوث تحول جديد في مسيرة التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي مع تطبيق أول خطة تنموية للبلاد مع بداية عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، حيث أسهمت هذه الخطط في تغيرات كبيرة في بنية المجتمع السعودي ونظمه وحدث تطور كبير في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة، وظهرت بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة والأنماط السلوكية والقيم الحديثة، وتغيرت العلاقات الأولية السائدة في المدن كما كان الحال في الريف والبادية، وزيادة النمو السكاني في المملكة.

كما أن الأوضاع الحالية التي يعيشها المجتمع السعودي وبخاصة أوضاعه الأمنية، وانتشار قضايا العنف والتطرف، وما يمثله من خطورة على مسيرة المجتمع وخططه التنموية، تحتم على أقسام علم الاجتماع مساندة تلك الأوضاع، والحرص على تزويد المؤسسات المسؤولة عن مواجهة التغيرات الأمنية والاجتماعية بأفراد مؤهلين قادرين

على إدراك المشكلات المستحدثة ، والإسهام في وضع الحلول المناسبة لها . كما أن الباحث هنا يرى أن المؤسسات المسؤولة التي تستقبل مخرجات تلك الأقسام العلمية وعلى وجه الخصوص وزارة الشؤون الاجتماعية وما يماثلها ، قد تفيد من هذه الدراسة في محاولة استقراء ما هو متوقع أن يقوم به الباحث الاجتماعي خريج تلك الأقسام ، وهل هي قادرة على تلبية احتياجاتهم ، ومحاولة صياغة آلية للتفاهم مع تلك الأقسام العلمية لتعديل خططها التعليمية بشكل يلبي احتياجاتها من الباحثين الاجتماعيين . كما قد تفيد من هذه الدراسة الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية التي أنشئت عام (٢٠٠٢م) في توفير قاعدة معلوماتية لها حول الأقسام العلمية لعلم الاجتماع ، لطرح ما قد تراه الجمعية لتفعيل وتطوير تلك الخطط ، إن كان فيها ما قد يحتاج للتطوير ، وإضافة مقررات معينة إن كان هناك حاجة لذلك .

وفي ضوء تلك الأهمية فإن هذه الدراسة سعت لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

١- التعرف على منهجية الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية .

٢- التعرف على الاختلافات بين الخطط التعليمية لأقسام الاجتماع في الإعداد المهني للباحث الاجتماعي .

٣- التعرف على الفروق بين الإعداد المهني النظري والإعداد المهني التطبيقي .

٤- محاولة الوصول إلى مدى إمكانية إضافة مقررات تبعاً لحاجة الواقع المجتمعي السعودي .

رابعاً: المفاهيم الرئيسة للدراسة

١ - الباحث الاجتماعي

هو كل فرد يحمل الدرجة الجامعية فما فوق من إحدى الكليات والأقسام المعترف بها في تخصص علم الاجتماع في الجامعات السعودية ، ويعمل في نفس مجال تخصصه .

٢ - الإعداد المهني

يشير مفهوم المهنة بأنها: الدور الاجتماعي الذي يؤديه الراشد في المجتمع، والذي يحصل عن طريقه - بشكل مباشر أو غير مباشر - على نتائج اجتماعية ومالية، والذي يشكل بؤرة الاهتمام الرئيسة في حياته (إبراهيم، ١٩٨٤ : ١٠٢).

أما مفهوم الإعداد المهني: فيعني مجموعة المعارف والمهارات التي اكتسبها الفرد أثناء دراسته لتخصصه العلمي في أحد أقسام علم الاجتماع. أو هي تكوين الشخصية المهنية للباحث الاجتماعي وذلك بتعليمه أساسيات البحث الاجتماعي واكتسابه الاتجاهات السليمة في مجال التفاعل الوظيفي، وتزويده بالمعارف والخبرات والمهارات والاتجاهات التي تمكنه من ممارسة عمله، الذي يحتاج فيه إلى العلم والمهارة معاً (أبو المعاطي، ١٩٩٦ : ٤٦٤).

ويعني الإعداد المهني إجرائياً في هذه الدراسة: المقررات التعليمية التي تقدمها أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية، بقصد تأهيل الباحثين الاجتماعيين للعمل في مؤسساتهم المتخصصة، في البحث الاجتماعي والخدمات والرعاية الاجتماعية.

خامساً: الإطار النظري للدراسة

تنطلق هذه الدراسة من مفاهيم النظرية البنائية الوظيفية، وبخاصة نظرية الدور، حيث ترى نظرية الدور أن المجتمع هو مجموعة من العلاقات المعقدة والمترابطة بين الأفراد المنتمين لهذا المجتمع، وهذه العلاقات تنبع من احتلال أفراد المجتمع لمكانات معينة تحتم عليهم أدواراً معينة تختلف من فرد لآخر. ويشير فيكتور فروم (Victor Vroom) إلى أن هناك خمسة عوامل هامة تعمل كدوافع لممارسة الدور المهني - الذي يعد من أهم الأدوار الاجتماعية للفرد - وهي: الأجر، والطاقة المبذولة في العمل، وإنتاج السلع والخدمات، والتفاعل الاجتماعي، والمكانة المهنية (إبراهيم، ١٩٨٤ : ١٠٤). وقد بلغ تقدير (سوروكن) للمهنة أن جعل أحد أشكال الترتيب الاجتماعي الرئيسة مرتباً بالمهنة، وهو ما عبر عنه بالتدرج المهني. فقد أشار إلى أن المهنة تعمل

على تشكيل الإنسان ككل، فهي لا تحدد فقط مقدار دخله أو تغير مظهره، أو تحدد ملبسه وسلوكه، بل تشكل أيضاً عملياته العقلية من إدراك وإحساس وانتباه، كما تؤثر على آرائه ومعتقداته وأخلاقه. كما أوضح السيد وجابر (١٩٩٧) أهمية الدور المهني في تحديد المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع، فهي من ناحية تربط العوامل الاقتصادية بوسائل الإنتاج، كما أنها من ناحية أخرى تحدد موقف العمل الذي يترك بدوره أثراً واضحاً على الترتيب الاجتماعي، وعلى أنماط المكانة.

وبالتالي فإن نظرية الدور أفادت الدراسة في التأكيد على أهمية وضوح الدور المهني بين كل من المتخصص في فرع من العلوم، والمجتمع ذاته، بحيث يحدث التوازن المطلوب، ولا يكون هناك اختلاف واقعي بين طرفي العلاقة، إضافة إلى أن كل مؤسسة في المجتمع ما هي إلا جزء من كل، تؤثر وتتأثر به سلباً وإيجاباً.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

١ - منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

- أ- المنهج الوصفي النظري: الذي قام من خلاله الباحث بجمع المادة النظرية العلمية للدراسة، وما اتيح له من مصادر المعلومات عن طريق المراجع العلمية والأبحاث المتخصصة المرتبطة بموضوعها، والتي أسهمت في التعرف على الموضوع بشكل عام، وصياغة أهداف الدراسة وتساؤلاتها.
- ب- منهج دراسة الحالة: قام الباحث بتحليل الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية، للتعلم في تحليلها، ولتحديد مظاهر الاتفاق فيما بينها في الإعداد المهني، سواء من حيث المقررات التعليمية، أو ساعات تلك المقررات، أو العدد الإجمالي لمقررات الإعداد المهني للباحث الاجتماعي بشكل عام، والتعديلات التي طرأت على تلك الخطط التعليمية. كما استخدم الباحث بعض أساليب الإحصاء الوصفي لعرض

نتائج الدراسة ومنها النسب المئوية والجداول التكرارية والترتيب، لعرض نتائج الدراسة.

٢ - أداة الدراسة

نظراً لكون وحدة التحليل لهذه الدراسة هي الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع الخاصة بمرحلة البكالوريوس، فقد تم الاعتماد على أداة تحليل المضمون لتكون الأداة المناسبة للدراسة وأهدافها ومنهجها. وقد بلغ عدد الخطط التعليمية التي تم إخضاعها للتحليل (٥) خطط خمسة أقسام علمية، والمعتمدة حالياً لتعليم الباحثين الاجتماعيين حتى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٢٣ / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ م.

٣ - حدود الدراسة

يشير الباحث إلى أن اعتماده على الخطط التعليمية كمنهجية للتعرف على الواقع المجتمعي لعلم الاجتماع إنما جاء نتيجة لأن هذه الدراسة تنتمي للدراسات الاستكشافية التي عادة يعاني الباحث فيها من قلة الدراسات والبحوث في الظاهرة المراد دراستها، لذلك يشير الباحث إلى حاجة الواقع المجتمعي لعلم الاجتماع لدراسات تالية تغطي جوانب لم تستطع مثل هذه الدراسة تغطيتها إذ إن دراسات الواقع المجتمعي تتطلب التعرف على اتجاهات العاملين في ميدان التخصص العلمي لعلم الاجتماع الذين يمثلون المخرجات المهنية من الخطط التعليمية، وكذلك استطلاع آراء الخبراء والمختصين العاملين في الحقل الاجتماعي للتعرف على توقعاتهم نحو الأدوار المهنية للباحث الاجتماعي، وما يأملونه من الأقسام المتخصصة في مخرجاتها كمّاً ونوعاً، وكذلك دراسات تتعلق بالتعرف على رؤية المنظرين والمفكرين لعلم الاجتماع نحو طبيعة الإعداد المهني الذي هم يسهمون فيه، وعلاقة ذلك بالحاجة المجتمعية والتطوير لقدرات وإمكانات العلم التطبيقية.

وبالتالي قد تتاح الفرصة للباحث أو لباحثين آخرين لتغطية موضوع الدراسة بدراسات أخرى تلم بجميع جوانبها، وتغطي ما قد يطرأ على مثل هذه الدراسة من نقص أو تقصير.

سابعاً: الخلفية التاريخية للإعداد المهني للباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي والدراسات السابقة

أولاً: الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي

وستتم مناقشة هذا الموضوع باعتباره المدخل التاريخي لنشأة علم الاجتماع في المجتمع السعودي، حيث نجد أن تاريخ دخول علم الاجتماع في التعليم العام أسبق منه في مجال التعليم الجامعي. فقد نشأ علم الاجتماع في المجتمعات الخليجية - كتنخصص مهني في التعليم الجامعي - ومن ضمنها المجتمع السعودي مرتبطاً بتأسيس الجامعات في الأقطار الخليجية، تلاه الاهتمام بالبحث العلمي، أي أن ارتباط هذا التخصص اعتمد على التوسع الذي حدث في مجال التعليم الجامعي، وليس لحاجة مجتمعية أثبتتها دراسات علمية اجتماعية. إذ كان للثروة النفطية ودورها الرئيس في هذا التوسع في مجال التعليم الذي حظي بنسب كبير من الإنفاق الحكومي بصفته الأداة التي توّهل المواطنين للانتقال من الحياة التقليدية إلى الحياة العصرية، كما أنه ارتبط بمظاهر تحديث الدولة وأجهزتها، فقد كان قطاع التعليم أكبر قطاع نال التشجيع والاهتمام وأخذ يتوسع بنسب مضاعفة في جميع أنحاء المجتمعات الخليجية ذوات الظروف المتشابهة (أبو العينين، ١٩٩٣ : ٢١٤).

ومن خلال الاطلاع على تطور الخطط التعليمية لمرحلة التعليم الثانوي نجد أن مقرر علم الاجتماع ارتبط بالتعليم الثانوي فقط، حيث دخل مجال التعليم العام في الخطة التعليمية لعام ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م تحت مسمى (مقرر مبادئ علم الاجتماع)، للصف الثاني والثالث ثانوي في الفرع الأدبي بواقع حصتين في الأسبوع لكل منهما. واستمر على هذا الوضع - تقريباً - حتى عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م عندما أحدث التعليم المطور القوائم على نظام الساعات وضعت ثلاثة مقررات لعلم الاجتماع يدرس ثلاثة مقررات في قسم العلوم الإدارية والإنسانية، ومقرر واحد في تخصص العلوم الشرعية والأدبية. لكل مقرر ساعتان في الأسبوع. (السلوم، ١٩٩١). وفي عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م عندما ألغي نظام الساعات الذي يعتمد عليه التعليم المطور، وتعديل بعض التخصصات ودمج بعضها مع بعض، عدلت مقررات علم الاجتماع لتصبح مقررين في تخصص العلوم الإدارية والاجتماعية، ومقررًا واحدًا في تخصص العلوم الشرعية

والعربية، والوضع مستمر حتى الآن. كما كان هناك مقرر بمسمى (المجتمع والخدمة الاجتماعية) يدرس لطلاب السنة الثالثة بمرکز الدراسات التكميلية التي أنشأتها وزارة التربية والتعليم (المعارف سابقاً) عام ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م لتأهيل المعلمين خريجي معاهد المعلمين الثانوية، وحتى تصفيتها عام ١٤٠٨هـ (السلوم ١٩٩١ : ٢٥١).

أما إعداد الباحث الاجتماعي كتخصص مهني فقد بدأ في المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية الذي أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٣٨١هـ / ١٩٦١م (كان يطلق عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حتى عام ٢٠٠٤م)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تمثل مقررات في علم الاجتماع النسبة الأعلى لبرنامج المعهد، باعتباره المؤسسة التعليمية الأولى في المملكة العربية السعودية لتعليم وتخريج الباحثين والأخصائيين الاجتماعيين. أما تعليم علم الاجتماع في التعليم الجامعي، فتنص الأهداف الرئيسة لكل قسم من أقسام علم الاجتماع على أن مهماته تتركز في إعداد الكفاءات البشرية في مجال الدراسات الاجتماعية والنفسية من باحثين وأخصائيين ومدرسي المواد الاجتماعية وذلك لتلبية احتياجات المملكة من الباحثين الاجتماعيين للعمل في المؤسسات ومراكز الخدمة الاجتماعية والمؤسسات التربوية (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠١).

ومن حيث الأقسام الجامعية الخاصة بعلم الاجتماع فهي:

الجامعة	الكلية	القسم	تاريخ التأسيس
١ - جامعة الملك سعود	الآداب	الدراسات الاجتماعية	١٣٩٣هـ / ١٩٧٢م
٢ - جامعة الملك عبدالعزيز	الآداب والعلوم الإنسانية	علم الاجتماع	١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
٣ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	العلوم الاجتماعية	الاجتماع والخدمة الاجتماعية	١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
٤ - جامعة الملك فيصل	التربية	شعبة علم الاجتماع	١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
٥ - جامعة القصيم	العلوم العربية والاجتماعية	قسم الاجتماع	١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ^(١)

(١) أسست جامعة القصيم عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م بحيث ضم فرعاً لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم لتصبح جامعة القصيم، وهذا التاريخ يشير إلى تأسيس قسم الاجتماع عندما كانت كلية العلوم العربية والاجتماعية تابعة لفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم.

وإن كانت شؤون تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم (الرئاسة العامة لتعليم البنات - سابقاً) قد أنشأت أقساماً للاجتماع في كليتها في عام (١٩٧١م) وألغيت في عام (١٩٨٢م) بعد إنشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الذي تغير ليصبح كلية الخدمة الاجتماعية عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢ م .

وتختلف الأقسام في صيغة طرحها للتخصص، فهو يطرح في بعضها كتخصص منفرد مثل جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة القصيم، وبعضها وهو الغالب كشعبة داخل القسم مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك فيصل (أبو العينين، ١٩٩٣ : ٢٢٠).

ومن مراجعة الخطط التعليمية لتلك الأقسام اتضح أن هناك ثلاثة أقسام تؤهل طلابها للعمل في مجال تدريس مناهج علم الاجتماع في التعليم العام، إضافة إلى تأهيلهم للعمل كباحثين اجتماعيين، وهي: قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة القصيم، وقسم الدراسات الاجتماعية شعبة علم الاجتماع بكلية التربية بجامعة الملك فيصل، حيث تضمنت خططها التعليمية مقررات: (أصول التربية الإسلامية، الإدارة التعليمية، المناهج وطرق التدريس، علم النفس التربوي، التقويم التربوي، التربية العملية). بينما بقية الأقسام العلمية تعد خريجها للعمل كباحثين اجتماعيين فقط .

ورغم أننا نلاحظ قيام بعض الأقسام العلمية بمراجعتها لخططها التعليمية، وإن كانت تلك الأقسام تنتظر حدثاً مهماً يدفعها لهذا التعديل، كما حدث لقسم علم الاجتماع بجامعة الإمام بن محمد الإسلامية عند دمجها مع قسم الخدمة الاجتماعية عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، الذي نجم عنه إعداد خطة جديدة بدأت مع الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٩٩٩/٢٠٠٠م، ولقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م عند إلغاء نظام الساعات والعمل وفق نظام الساعات الفصلية، وكذلك قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز، وإن كان التعديل شمل تحديد المقررات لكل فصل، وليس تغييراً في المقررات ذاتها .

كما أن هناك بعض الأقسام العلمية التي تقدم علم الاجتماع سواء كتخصص رئيس أو كتخصص مساند، أو تدرس بعض مقرراته، كجزء من الإعداد المهني لخريجي تلك الأقسام، وهي:

١- قسم العلوم الاجتماعية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (مرحلة الماجستير والدكتوراه).

٢- قسم الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى (تخصص مساند).

٣- قسم العلوم الاجتماعية بكلية الملك فهد الأمنية (تخصص مساند).

٤- كلية الخدمة الاجتماعية للبنات بوزارة التربية والتعليم (تخصص مساند).

٥- قسم السياسة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود (مقررات).

٦- قسم الدراسات الإسلامية والعربية بكلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن (مقرر علم الاجتماع الصناعي، ومقرر الإنسان والبيئة).

٧- كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود (مقررات).

٨- قسم علم النفس، وقسم علم النفس التربوي بكلية التربية بجامعة الملك خالد (مقرر).

٩- قسم الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي، بكلية الزراعة وعلوم الأغذية بجامعة الملك سعود. (تخصص فرعي في علم الاجتماع الريفي).

١٠- كليات الطب بالجامعات (مقررات).

ويتشكل الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في ضوء الخطط التعليمية للأقسام المتخصصة من المناهج التالية:

١- المناهج الأساسية المرتبطة بكل جامعة وتتضمن عادة مناهج في الثقافة الإسلامية وعلومها، اللغة العربية وآدابها، مبادئ في بعض العلوم الإنسانية أو الاجتماعية وأهمها: الجغرافيا، التاريخ، الاقتصاد، علم النفس.

٢- المناهج التخصصية في فروع علم الاجتماع المختلفة.

٣- المناهج المرتبطة بقاعات البحوث والتدريب الميداني في إحدى المجالات الاجتماعية .

كما أن مستوى الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي ، يأخذ أربعة اتجاهات :

١- مرحلة الدبلوم المتوسط (توقف بعد إلغاء معهد الخدمة الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية) .

٢- مرحلة الدبلوم العالي (توقف مع تحويل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات إلى كلية للخدمة الاجتماعية للبنات عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) .

٣- مرحلة البكالوريوس ، الذي بدأ مع نشأة أول قسم لعلم الاجتماع في جامعة الملك سعود عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

٤- مرحلة الماجستير منذ عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٢م ، ويقدمها فقط كل من قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود ، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وقسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز .

٥- مرحلة الدكتوراه ، التي بدأت في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية منذ عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م (الداود ، ٢٠٠٣) . كما لدى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود برنامجاً للدكتوراه بدأ عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

ويهدف الإعداد المهني للباحث الاجتماعي إلى تأهيله للقيام بشغل الوظائف التي حددها نظام الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية ، حيث وضع نظام الخدمة المدنية في تصنيفه لوظائف القطاع الحكومي هذه الوظائف ضمن الوظائف التخصصية في المجموعة العامة للوظائف الاجتماعية والثقافية ، واشترط لها مؤهلاً جامعياً . حيث نص النظام على أن وظائف المجموعة النوعية لوظائف الشؤون الاجتماعية تقوم بأعمال الرعاية الاجتماعية ، وإجراء الدراسات ، واقتراح البرامج التطويرية للمجتمع ، والإشراف الاجتماعي على التجمعات الطلابية في المدارس والجامعات والإسكان

الداخلي (السنيدي ، ١٩٩٤ : ١٤٠). ومن المسميات الوظيفة المتوافقة مع الإعداد المهني للباحث الاجتماعي ، ومع مخرجات أقسام علم الاجتماع مسمى : (أخصائي اجتماعي - اختصاصي ضمان اجتماعي - اختصاصي تأهيل مهني - مشرف اجتماعي - أخصائي رعاية - باحث تنمية) ، إضافة إلى مسميات مرتبطة بالإدارات والأقسام والشعب داخل الأجهزة التي يتوافر بها مثل هذه الوظائف .

من هنا نستخلص أن الإعداد المهني للباحث الاجتماعي ، يختلف باختلاف الجامعات السعودية ، وباختلاف خطط الأقسام ذاتها ، وسيوضح لنا الكثير من النتائج التي سعيينا لاستخلاصها لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها .

ثانياً: الدراسات السابقة

رغم أن علم الاجتماع قد دخل الوطن العربي منذ وقت مبكر ، حيث صدر أول مؤلف باللغة العربية في علم الاجتماع عام ١٩٢٤م ألفه نقولا حداد ، تحت عنوان - علم الاجتماع - (أبو العينين ، ١٩٩٣ : ٢٠٩) . كما افتتح أول قسم لعلم الاجتماع بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٢٥م ، ومن ثم افتتح قسم آخر لعلم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي ، ووصل عدد الأقسام العلمية لعلم الاجتماع في الوطن العربي لأكثر من ١٤٠ قسمًا ما بين قسم علمي ومركز للبحوث (الساعاتي ، ١٩٨٩ : ٤٠) . إلا أن الدراسات التي تناولت الإعداد المهني من واقع الخطط التعليمية عربياً ومحلياً قليلة إن لم تكن نادرة ، حيث إن معظم الدراسات السابقة التي أمكن الاطلاع عليها ركزت على نقد واقع علم الاجتماع في المجتمعات العربية سواء في منطلقاتها النظرية أو في نظامه التعليمي . ويكمن تصنيفها كما يلي :

١ - الدراسات التي تناولت الجانب التعليمي لعلم الاجتماع وعلاقته بالواقع المجتمعي

تناولت بعض الدراسات ظروف تأسيس تعليم علم الاجتماع في الجامعات العربية ، حيث كان المفكر مالك بن نبي (١٣٢٣هـ/١٣٩٣هـ - ١٩٠٣/١٩٧٣م) قد

تحدث في نظريته للتغير الاجتماعي عن حاجة المجتمعات العربية والإسلامية إلى علم اجتماع مرتبط بواقعها، يستطيع أن يساهم في تشخيص مشكلاتها ومواجهة احتياجاتها، بحيث يكون علماً يهتم بالعموميات والقضايا الكبرى في المجتمع العربي والإسلامي كالثقافة والبناء الاجتماعي والتنمية والفقر والتخطيط والتربية وغيرها (السعد، ١٩٩٥). ويشير معتوق (د ت) إلى أن غالبية كتب علم الاجتماع في الوطن العربي تهدف إلى نقل وترويج النظريات المبتكرة في الغرب للطلاب في الجامعات العربية، رغم عجز تلك المؤلفات عن موقف النقد المنهجي الخلاق (معتوق، د ت: ١٢٧).

كما أشار حداد (١٩٨١) إلى أن الجانب التعليمي في علم الاجتماع يحتاج إلى إعادة نظر وبخاصة في مناهج التعليم ذاتها، إذ إنه ما زال محصوراً في الصف، ولا بد أن يخرج إلى الجوانب التطبيقية المهمة المرتبطة بالمجتمع. وفي نفس الإطار طالب عبد الباسط (١٩٨١) بإعادة النظر في تطوير المقررات التعليمية لعلم الاجتماع في الوطن العربي. كما يرى حجازي (١٩٨٥) أن التعليم في مرحلة الدراسة الجامعية والدراسات العليا في أقسام علم الاجتماع، لا يهتم بنوعية الطلاب، ولا ما يقدم لهم من برامج، وما يوفر لهم من فرص الإعداد والتنشئة، بسبب التركيز على كتاب مدرسي، لذلك ينهي الدارسون تعليمهم، وهم ناقصو الإعداد، غير فاهمين للواقع وعاجزون عن التعامل معه، وأن ذلك جزء رئيس من الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي.

أما دراسة ساري (١٩٨٥) فقد أوضحت أن الطلبة الملتحقين بدراسات علم الاجتماع لديهم توقعات عريضة، يريدون تلمس قضايا المجتمع الراهنة، فيجدون أن المداومات، والنقاشات تنتمي إلى مجتمعات غربية أو شرقية، وهذا يسبب لهم الكثير من الإحباطات وخيبة الأمل. لذلك يرى من خلال استعراض تاريخ علم الاجتماع في الوطن العربي أنه نما على هامش المجتمعات العربية، وترعرع على مدى نصف قرن من الزمان أو يزيد، دون أن يراعاه أو يحس به أحد سوى أتباعه ومريديه وذوي المصالح الحيوية منه. وقد أشار علي (١٩٨٦) إلى أنه لم تكن ولادة علم الاجتماع الحديث في العالم العربي والإسلامي، تلبية لحاجات معينة، ولكنه كان تقليداً للنظام الأكاديمي الغربي، لذلك لم يكن مستغرباً منه المحاكاة والتقليد للدراسات الغربية.

أما دراسة المطيري (١٩٩٣) التي تناولت الصياغة الإسلامية لتعليم علم الاجتماع في الوطن العربي فقد توصلت إلى أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون مقبولاً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإسلامية، ولا بد من صياغة إسلامية لعلم الاجتماع، حيث إن المعتقدات والخلفيات الثقافية لا يمكن إسكاتها أثناء البحث، مما يجعل النظريات التي تعطي صفة العالمية لا تصلح للتعميم وإنما تمثل نظرة منتجها فقط.

وقريب من هذا الرأي أشار الغالي (٢٠٠٠) إلى أن علم الاجتماع في الوطن العربي علم وافد فشكل هذا الأمر مشكلاً وبدأ التساؤل واضحاً، إذ كيف تدرس الظاهرة الاجتماعية بعلم مستورد من خلال المقررات التعليمية وما تحويه من نظريات غربية؟ مما أبرز أن الاعتماد المطلق على علم اجتماع لا يستمد من الواقع بل يستهدف دعم نظم لا تتفق مع مجتمعاتنا، وصدرت عن ظروف تختلف اختلافاً كاملاً عن ظروف مجتمعنا.

وتوصلت دراسة عثمان (١٩٩٦) إلى أن مناهج العلوم الاجتماعية تواجه عدداً من الظواهر السلبية قد تظل عاجزة عن مسايرتها ابتداءً من القرن الواحد والعشرين، ومنها ظاهرة التزايد السكاني المطرد، وصراع القيم واطراد المادية والنفعية، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات الاقتصادية العالمية، والتخلف التقني، وتنامي الجرائم المنظمة، وانتشار العصاب والأمراض النفسية، وتنامي البطالة، والتغيرات السياسية، وكل تلك الظواهر تحتاج إلى مسايرة في الخطط التعليمية لأقسام العلوم الاجتماعية بشكل عام، حتى تحقق القوة الاجتماعية المطلوبة بين العلوم والمهن الأخرى في المجتمع.

٢ - الدراسات التي تناولت الإعداد المهني للباحث الاجتماعي

أشار زكريا (١٩٨٥) في دراسته عن واقع إعداد العاملين في الحقل الاجتماعي في سورية، إلى أن معظم المقررات التعليمية اعتمدت على الأعمال المترجمة، الذي يعني إعادة لجهود آخرين من مجتمعات أخرى قد لا تتناسب مع واقع المجتمع العربي السوري، إضافة إلى أن المؤلف الواحد يعرض لقضايا متعددة في علم الاجتماع، دون تركيز على مجال معين (في: عبد الباسط، ١٩٨٥).

كما أشار بوحديبة (١٩٨٥) إلى أن أقسام علم الاجتماع في الجمهورية التونسية قد تأثرت مقرراتها وبحوثها بالصبغة الفرنسية حتى بداية الستينات الميلادية من القرن الماضي ، ومن ثم تم تونسة تلك الأقسام من خلال التركيز على دراسات المجتمع في المجتمع التونسي والمجتمع المغربي عامة .

كما أوضحت دراسة حسين (١٩٨٩) أن تعليم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية التي بدأت في الكويت عام ١٩٧٤م بإنشاء قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت ، قد تأثرت في بدايتها بالمقررات التعليمية وفق التخطيط المصري المنبثق عن التصور الأمريكي . وبالتالي ينطبق الحال نفسه على المجتمعات العربية الأخرى ، باعتبار أنها تأثرت عند تأسيسها ووضع خططها بالتجربة المصرية ذاتها ، إذ كان الرواد الأوائل لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية وبخاصة الخليجية هم أساتذة من الجامعات المصرية ، وهذا ما أكده أيضا أبو العينين (١٩٩٣) من أن معظم الأقسام العلمية في الجامعات الخليجية صيغت خططها ومقرراتها ومناهجها وفق خطط ومناهج الأقسام العلمية بالجامعات المصرية .

وفي دراسات مرتبطة بتأسيس وتعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية ، وهي قد تكون قريبة من تعليم علم الاجتماع ، باعتبار أن معظم أقسام علم الاجتماع تضم مقررات متعددة لها ، أو تعدد شعبة أو مساراً لتخصص الخدمة الاجتماعية ، وبخاصة في الجامعات الخليجية ، فقد توصل عجوبة (١٩٩٣) إلى أن تعليم الخدمة الاجتماعية بالسودان والتي بدأت نشأتها الأكاديمية منذ عام ١٩٦٩م ، قد تأثرت بالتجربة البريطانية في مناهجها التعليمية ، وبخاصة أقسام وكليات الخدمة الاجتماعية ، من حيث تقسيمها إلى مناهج إدارية ، وقانونية ، واقتصادية ، ومناهج مهنية ، ودراسات تطبيقية عن المجتمع السوداني ، والتدريب الميداني في إحدى المؤسسات وكانت إما وزارة الصحة أو وزارة الإرشاد والشؤون الاجتماعية ، إضافة إلى تأثرها بالتجربة المصرية بعد ذلك .

كما أشارت دراسة عبد اللطيف (١٩٩٣) إلى أن تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع المصري تأثر بالرؤية الأمريكية ، حيث نجد أن المناهج والمقررات والمؤلفات

تكاد تتطابق مع الصياغة الأمريكية للخدمة الاجتماعية، التي أجازها المجلس القومي لتعليم الخدمة الاجتماعية في الجامعات الأمريكية. كما توصلت دراسة عفيفي (١٩٩٣) إلى أن وضع الخدمة الاجتماعية في مصر يعاني من قصور معرفي عام للمعطيات العلمية المعاصرة، وقصور في تطويع هذه المعطيات لطبيعة الواقع المصري واستيراد مفاهيم و عناصر لا وجود لها إلا في المجتمعات الغربية، وقصور في الأداء المهني علمياً وتدريبياً لعوامل مختلفة. كما توصل أبو المعاطي (١٩٩٦) إلى عدم كفاية الإعداد المهني النظري للأخصائي الاجتماعي، الذي أثر في قدرته على تأدية مهماته بعد تخرجه وبخاصة في أداء وظيفته كمدير لإحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

كما أشار عجوبة (١٩٩٧) إلى أن تأسيس الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي مر بثلاث مراحل تعرضت فيها لمحاولات صبغها بصبغة أيديولوجية، تمثلت الأولى في الأيديولوجية الاشتراكية العربية، والثانية ربطت بين الخدمة الاجتماعية وتوطينها، والثالثة هي الدعوة للتأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، وهذا انعكس على مقررات تعليمها وبحوث أساتذتها.

من هنا نجد أن الدراسات السابقة توصلت إلى ما يلي :

- تأثر تأسيس علم الاجتماع بالاتجاهات الفكرية الغربية الذي اتضح في طبيعة المقررات التعليمية وفي أبحاث المتخصصون وتأثرهم بالنظريات العلمية الغربية .
- أن المقررات التعليمية للإعداد المهني شبيهة بما لدى الأقسام العلمية في الجامعات الغربية .

- عدم ثبات علم الاجتماع على أسس علمية مستمدة من واقعه الاجتماعي العربي .

- تأثره باجتهادات أساتذته أكثر من حاجة واقعه المجتمعي .
- حاجة علم الاجتماع كتخصص مهم للمجتمع، لأن يكون قريباً من احتياجات المجتمع ومشكلاته، خاصة في مجال البحث والدراسة .
- عدم وجود وصف مهني دقيق لمهام علم الاجتماع ودوره في المجتمع العربي .

- أن غالبية الدراسات لم تتناول الخطط التعليمية لتدريس العلم، فبعضها يركز على تحليل بحوث ودراسات المتخصصين في العلم، والبعض الآخر يركز على آراء العاملين في الميدان من الباحثين الاجتماعيين، وبعض تلك الدراسات تناولت آراء خبراء ومنظرين، وأخيراً دراسات اعتمدت على الخبرة الذاتية دون تطبيق.

- لم يكن هناك في حدود علم الباحث دراسة طبقت على تخصص علم الاجتماع في المجتمع السعودي.

وقد أفاد الباحث من تلك الدراسات في التعرف على واقع تعليم علم الاجتماع في المجتمع العربي، سواء بشكل عام، أو كل مجتمع على حدة، ولا شك أن المجتمع السعودي جزء من المجتمع العربي، بل إن نشأة علم الاجتماع في المجتمع السعودي كانت بجهود أساتذة عرب بالضرورة نقلوا تجاربهم وخبراتهم عند تأسيس أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية، وبالتالي فإن وضع علم الاجتماع قد لا يختلف كثيراً عما أشارت إليه تلك الدراسات، وبخاصة في مقرراتها التعليمية وهو ما يهمننا في هذه الدراسة.

ثامناً: نتائج الدراسة التحليلية

من خلال تحليل الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع بالجامعات، وهي خمس خطط تعليمية، وفي ضوء أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، أمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم (١)

الإعداد المهني^(١) للباحث الاجتماعي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية

القسم	ساعات الإعداد المهني	الإعداد العام		الإعداد المساند		الإعداد التخصصي	
		%	س	%	س	%	س
قسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة القصيم	١٩٨	٢٤,٢	٤٨	٢٥,٧	٤٣	٤٣,٩	٨٧
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام	١٦٧	١٦,١	٢٧	٢٣,٧	٤٧	٥٥,٦	٩٣
قسم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز	١٣٤	١٥	٢٠	٢٩,١	٣٩	٥٥,٩	٧٥
شعبة الاجتماع بكلية التربية بجامعة الملك فيصل	١٣٢	١٣,٠	١٨	٢٨,٧	٣٨	٥٧,٥	٧٦
قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة الملك سعود	١٢٨	١٣,٢	١٧	١٦,٤	٢١	٧٠,٣	٩٠

(١) تم تقسيم الإعداد المهني إلى ثلاثة جوانب من واقع تقسيم الخطط التعليمية وهي:
 أ- الإعداد العام: وهي المقررات التي يدرسها طالب قسم الاجتماع كغيره من طلاب الجامعة.
 ب- الإعداد المساند: وهي المقررات التي يدرسها طالب قسم الاجتماع كغيره من طلاب كليته.
 ج- الإعداد التخصصي: وهي المقررات التي يدرسها طالب قسم الاجتماع كمتخصص في قسم الاجتماع أو في شعبة علم الاجتماع.

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الساعات الإجمالية لتخريج الباحثين الاجتماعيين بعد إعدادهم مهنيًا، حيث نلاحظ أن أقسام الاجتماع بجامعة الإمام جاءت في المراتب الأولى من حيث عدد ساعات التخرج، حيث جاء قسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة القصيم في المرتبة الأولى من حيث عدد الساعات الإجمالية للإعداد المهني للباحث الاجتماعي، وفي المرتبة الثانية قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بالرياض، وبفارق كبير جاءت الأقسام الأخرى. ويمكن أن يعزى ذلك كما سنعرف في الجداول التالية إلى كثافة المقررات الجامعية والمساندة التي تقدمها تلك الأقسام مما أدى لارتفاع الساعات الفصلية التي يدرسها الطالب، وهذا انعكس على عدد ساعات التخرج الإجمالية. ولا شك في أن هذا الاختلاف في عدد الساعات الإجمالية قد يكون مقبولاً لو كان هناك تمييز للباحث الاجتماعي الذي يتخرج من قسمي الاجتماع من جامعة الإمام أو جامعة القصيم، بحكم أنه يفوقهم بعدد ساعات تعادل فصلين دراسيين أو أكثر من الساعات الفصلية للأقسام الأخرى.

كما تشير بيانات الجدول إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب مقررات الإعداد المهني العام، حيث نلاحظ الاختلاف الواضح بين الأقسام في تلك الساعات، حيث نجد أن الفرق بين المرتبة الأولى وهو قسم الاجتماع بجامعة القصيم، والمرتبة الأخيرة وهو قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود (٢١) ساعة، وهو فرق كبير. ولكن ربما ارتفاع ساعات التخرج ذاتها لدى قسم الاجتماع بجامعة القصيم له دور في ذلك، وقد يرتبط ذلك بكثافة العلوم الشرعية والاجتماعية التي تقدمها كافة الأقسام العلمية بجامعة الإمام. حيث كان القسم تابعاً للجامعة حتى عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وهو بما يرتبط برسالتها وأهدافها. بينما الأقسام الأخرى جاءت نسبتها متقاربة فيما بينها، حيث تراوحت جميعها ما بين ما نسبته (١, ١٦٪) كحد أعلى، وما نسبته (٢, ١٣٪) كحد أدنى. وهي نسب منطقية في الإعداد المهني الكلي للباحث الاجتماعي.

وفي مجال نوعية مقررات الإعداد المهني العام، والتي يقصد بها المقررات الأساسية التي تقرأها كل جامعة حسب أهدافها ونظامها، نلاحظ من خلال تحليل

مفردات تلك المقررات في الخطط التعليمية تميز قسم الاجتماع بجامعة الإمام بزيادة ملحوظة في مقررات العلوم الشرعية وهذا قد يكون بحكم رسالة الجامعة وأهدافها . بينما جاءت بقية الجامعات بنسبة شبه متساوية في تلك المقررات . كما نلاحظ انخفاض مقررات اللغة الإنجليزية لدى معظم الأقسام ، باستثناء قسم الاجتماع بجامعة القصيم ، الذي اهتم بتدريس اللغة الإنجليزية بمعدل (٣) ساعات كل فصل دراسي ، وهي نسبة جيدة . أما الأقسام الأخرى فجاء قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود في المرتبة الثانية بعدد (١٠) ساعات لمقرر اللغة الإنجليزية، بينما جاءت ساعات مقررات العلوم الشرعية (الدينية) متقاربة لدى بقية الأقسام . وكذلك في مقررات اللغة العربية، ومن الطبيعي وجود مقررات في العلوم الشرعية واللغة العربية بحكم أنها جامعات سعودية ، تنطلق من أهداف رئيسة واحدة في إعداد المواطن الصالح المنتمي لوطنه وأمته .

كما تشير بيانات الجدول إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب مقررات الإعداد المهني المساند ، حيث نجد ارتفاعاً واضحاً في تلك المقررات لدى كل من قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز بما نسبته (١ , ٢٩٪) ، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل بما نسبته (١ , ٢٩٪) ، ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود مقررات إجبارية لدى قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز كمقررات رئيسة على مستوى الكلية ، بحيث إن الطالب يأخذ مقررات إعدادية من جميع الأقسام في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، أما قسم الاجتماع بجامعة الملك فيصل فترجع هذه الزيادة إلى زيادة المواد التربوية لدى الطالب ، حيث نلاحظ زيادة المقررات المرتبطة بعلم التربية . أما قسم الاجتماع بجامعة القصيم فيرجع وجود ما نسبته (٧ , ٢٥٪) من المقررات إلى كثافة مواد الخدمة الاجتماعية المقدمة للباحث الاجتماعي ، وكذلك وجود مقررات تربوية ، وينطبق الحال نفسه على قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض التي بلغت المواد المساندة ما نسبته (٧ , ٢٣٪) . أما قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود ، فقد جاء في المرتبة الأخيرة بما نسبته (٤ , ١٦٪) ويمكن أن يرجع ذلك إلى انخفاض العدد الإجمالي لساعات التخرج ، وانضمامه لكلية الآداب ، وقلة المواد الإجبارية على مستوى الكلية ذاتها .

ومن خلال تحليل مفردات مقررات الإعداد المهني المساند في أقسام علم الاجتماع نلاحظ التنوع في مقررات المواد وعدم وجود اتفاق بين أقسام علم الاجتماع في تحديد تلك المقررات إلا في مقررات (علم النفس العام، علم النفس الاجتماعي، الخدمة الاجتماعية) بينما نجد اختلاف الأقسام في المقررات المساندة الأخرى، والذي يمكن أن يعزى إلى اختلاف الكليات التي تنتمي لها تلك الأقسام، حيث نجد بعضها ينتمي لكليات الآداب، وأخرى لكليات العلوم الاجتماعية، وقسم آخر ينتمي لكليات التربية، لذلك نجد مثل هذا التمايز بين تلك الأقسام في تلك المقررات.

ومن الملاحظات التي أمكن تسجيلها عند قراءة خطط الإعداد المهني للباحث الاجتماعي كثافة مقررات الخدمة الاجتماعية، لدى بعض الأقسام، وبخاصة قسم الاجتماع بجامعة القصيم، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، بينما أقسام أخرى كان لديها كثافة في مقررات علم النفس، وبخاصة قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز. كما نلاحظ قلة اهتمام أقسام علم الاجتماع بالحاسب الآلي، حيث لم يوجد هذا المقرر إلا لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، رغم أن الكثيرين يتفقون على أن الحاسب الآلي أصبح ركناً رئيساً لعملية التحليل الاجتماعي للبحوث الاجتماعية. كذلك نلاحظ زيادة المقررات التربوية لدى شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام. كما نلاحظ وجود مقررات عن تاريخ المملكة، وجغرافيا المملكة، والمعلومات، ووسائل الاتصال، وأصول التربية، والسياسة التعليمية، والإرشاد النفسي، والمناهج وطرق التدريس لدى بعض الأقسام، وهي كما سبق أن أشرنا ترتبط بنوع الكلية وتوجهها التي ينتمي لها قسم علم الاجتماع.

أما فيما يتعلق بتوزيع أقسام علم الاجتماع حسب مقررات الإعداد المهني التخصصي لكل قسم من أقسام علم الاجتماع، فتشير بيانات الجدول إلى أنه قد جاء قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود بالمرتبة الأولى بما نسبته (٣٠,٧٠٪)، وهذه النتيجة تؤيد ما جاء في الجدول فيما يخص مقررات الإعداد المهني العام والمساند،

التي أشارت إلى انخفاضها، حيث نجد أن ذلك انعكس على مقررات التخصص، مما يعني تركيزه بدرجة رئيسة على مواد التخصص أكثر من غيره من المقررات. بينما بقية الأقسام جاءت بنسب متقاربة. أما قسم الاجتماع بجامعة القصيم، فقد جاء بالمرتبة الأخيرة بما نسبته (٩, ٤٣٪)، وهذا أيضاً يرتبط بما توصلنا إليه في زيادة مقررات الإعداد المهني العام والإعداد المساند، بشكل أثر على مقررات الإعداد التخصصي ذاتها.

الجدول رقم (٢)

الإعداد المهني النظري والتطبيقي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية

الإعداد التطبيقي		الإعداد النظري		ساعات الإعداد المهني	القسم
٪	س	٪	س		
٧,٧	١٣	٩٣,٣	١٥٤	١٩٧	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام
٧,٥	١٠	٩٢,٥	١٢٢	١٣٢	شعبة الاجتماع بكلية التربية بجامعة الملك فيصل
١٠,١	١٣	٨٩,٩	١١٥	١٢٨	قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة الملك سعود
١٣,١	٢٦	٨٦,٩	١٧٢	١٩٨	قسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة القصيم
٥,٢	٧	٩٤,٨	١٢٧	١٣٤	قسم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى اختلاف أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية في الإعداد المهني النظري والتطبيقي للباحث الاجتماعي. ففي مجال الإعداد النظري نلاحظ ارتفاع ساعات الإعداد النظري لجميع أقسام علم الاجتماع بالمقارنة مع ساعات الإعداد التطبيقي، رغم أهمية الجوانب التطبيقية لإعداد الباحث

الاجتماعي لطبيعة علم الاجتماع ودوره في المجتمع . وقد جاء قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بالمرتبة الأولى بما نسبته (٨, ٩٤٪) من الخطة التعليمية للقسم تركز على الإعداد النظري ، وتقاربت نسبة قسم الاجتماع بجامعة الملك فيصل ، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بما نسبته (٥, ٩٢٪) و (٣, ٩٢٪) لكلا القسمين على التوالي . وفي المرتبة الرابعة جاء قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود بما نسبته (٩, ٨٩٪) ، وفي المرتبة الخامسة جاء قسم الاجتماع بجامعة القصيم بما نسبته (٩, ٨٦٪) ، أي أن هذا القسم يعد أقل الأقسام العلمية في الإعداد النظري .

وفيما يتعلق بالإعداد التطبيقي نلاحظ أن قسم الاجتماع بجامعة القصيم جاء بنسبة عالية عن غيره من الأقسام بما نسبته (١, ١٣٪) من ساعات الإعداد المهني العام ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن خطة القسم تضمنت إعداد الطالب للعمل في ثلاث مجالات دفعة واحدة ، إذ يعد كمدرس ، أو باحث اجتماعي ، أو أخصائي اجتماعي ، لذلك نلاحظ وجود مقررات في التربية العملية ، وبحث تطبيقي ، وتدريب ميداني في الخطة التعليمية . بينما جاء قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود في المرتبة الثانية بما نسبته (١, ١٠٪) ، ويليه بنفس ساعات المقررات وإن اختلفت النسبة عن قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بما نسبته (٧, ٧٪) . وقريب من هذه النسبة أيضاً قسم الاجتماع بجامعة الملك فيصل بما نسبته (٥, ٧٪) ، وإن كان مقرر التربية العملية حظي بساعات هي الأعلى ضمن ساعات المقررات العملية بشكل عام . في حين جاء قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز في المرتبة الأخيرة بما نسبته (٢, ٥٪) ، وهي نسبة متدنية جداً لعلم هو في أساسه علم تطبيقي بالدرجة الأولى . وعموماً نلاحظ انخفاض نسبة مقررات الإعداد المهني التطبيقي بشكل عام لدى الأقسام ، الذي قد يكون له دور في انخفاض قدرة الباحث الاجتماعي في التعامل مع القضايا المجتمعية والتعامل معها كباحث مهني .

الجدول رقم (٣)

الإعداد المهني داخل التخصص في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية

القسم	ساعات الإعداد المهني	ساعات فروع علم الاجتماع		ساعات المقررات الرئيسة		ساعات التطبيق الميداني	
		س	%	س	%	س	%
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام	١٦٧	٥٤	٣٢,٢	٣٦	٢١,٥	١٣	٧,٧
شعبة الاجتماع بكلية التربية بجامعة الملك فيصل	١٣٢	٤٨	٣٦,٣	٢٨	٢١,٢	١٠	٧,٥
قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة الملك سعود	١٢٨	٤٣	٣٣,٥	٣٤	٢٦,٥	١٣	١٠,١
قسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة بالقصيم	١٩٨	٣٩	١٩,٧	٢٨	١٤,١	٢٦	١٣,١
قسم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز	١٣٤	٣٩	٢٩,١	٢٩	٢١,٦	٧	٥,٢

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعداد المهني داخل التخصص في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية، حيث نلاحظ زيادة مقررات فروع علم الاجتماع حسب الساعات في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام عن غيره من الأقسام العلمية، ويليه في ذلك شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، ومن ثم قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، وهذا يرتبط بما أشرنا إليه في الجدول رقم (١)، بينما تساوت مقررات فروع علم الاجتماع

في كل من قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز ، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم ، بعدد (٣٩) ساعة لكل قسم ، وهذا قد يرجع إلى زيادة المقررات المساندة ، وقلة مواد التخصص كما أشرنا في الجدول رقم (١) .

أما فيما يتعلق بتوزيع أقسام علم الاجتماع حسب مسميات وساعات المقررات الرئيسة لكل قسم من أقسام علم الاجتماع ، التي سيأتي تفصيلاً بأنواعها ومسمياتها في الجدول رقم (٥) ، حيث نلاحظ في هذا الجدول اتفاق جميع أقسام علم الاجتماع على تضمين خططها التعليمية ، ما أطلقنا عليه المقررات الرئيسة لتخصص علم الاجتماع ، كما تقاربت ساعات تلك المقررات حيث تضمنت الخطط التعليمية ، بين أقسام علم الاجتماع وكانت نسبة الفروق بين الأقسام في هذا النوع من الإعداد المهني بسيطة ، حيث جاء في المرتبة الأولى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود بما نسبته (٥ ، ٢٦٪) ، وفي المرتبة الثانية والثالثة والرابعة وبنسبة متقاربة جداً جاء قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز ، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل بما نسبته (٦ ، ٢١٪) و (٥ ، ٢١٪) ، و (٢ ، ٢١٪) لكل قسم على التوالي ، وفي المرتبة الأخيرة جاء قسم الاجتماع بجامعة القصيم بما نسبته (١ ، ١٤٪) . كما تشير بيانات الجدول إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب ساعات المقررات العملية لكل قسم من أقسام علم الاجتماع ، حيث نلاحظ تدني المقررات التطبيقية والعلمية بالمقارنة مع المقررات التخصصية الأخرى ، وسبق أن عرضنا في الجدول رقم (٢) أثناء مناقشة الفروق في الإعداد النظري والتطبيقي بين أقسام علم الاجتماع ، إلى الاختلاف بين الأقسام في هذا الجانب ، كما سيأتي تفصيل مقررات الإعداد التطبيقي من حيث أنواعها وساعاتها في الجدول رقم (٦) .

الجدول رقم (٤)

توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعداد المهني النظري في فروع علم الاجتماع

شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل	قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز	قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود	قسم الاجتماع بجامعة القصيم	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض	القسم
٢	٣	٢	٤	٣	علم اجتماع السكان
٢	٣	٣	٤	٣	علم الاجتماع الصناعي
٢	٣	٣	٤	٣	علم الاجتماع الاقتصادي
٢	٣	٣	٤	٢	علم الاجتماع الحضري
٢	٣	٣	٣	٣	علم اجتماع التنمية
٢	٣	٦	٤	٣	علم الاجتماع البدوي والريفي
٢	٢	٣		٣	علم الاجتماع التنظيمي
٢	٣	٣		٣	علم الاجتماع العائلي (الأسري)
٢	٣	٣		٣	علم اجتماع الانحراف (الجنائي)
٢	٢	٢		٢	علم الاجتماع الطبي
٢	٣			٢	علم الاجتماع التربوي
		٣	٤	٣	علم الاجتماع السياسي

شعبة الاجتماع	قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز	قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود	قسم الاجتماع بجامعة القصيم	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض	القسم
			٣	٢	علم الاجتماع الديني
٢				٢	علم الاجتماع الإسلامي
٢				٣	علم الاجتماع الثقافي
	٢				علم اجتماع المعرفة
٢					علم الاجتماع اللغوي
٢					علم اجتماع الإعلام
		٣			علم اجتماع الطفولة
		٣		٢	علم اجتماع الشيخوخة
				٢	علم الاجتماع البيئي
				٣	علم الاجتماع القانوني
				٢	علم الاجتماع الخلدوني
			٤		علم الاجتماع الإداري
٢	٣				علم الاجتماع التطبيقي

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعداد المهني النظري في فروع علم الاجتماع لكل قسم من أقسام علم الاجتماع، حيث نلاحظ اتفاق الخطط التعليمية على مقررات الفروع التقليدية لعلم الاجتماع، كعلم اجتماع السكان، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم اجتماع التنمية، وعلم الاجتماع الريفي والبدوي، وعلم الاجتماع الحضري. وكذلك

اتفقت على مقررات فروع علم الاجتماع الأسري، وعلم اجتماع الانحراف، وعلم الاجتماع التنظيمي، وعلم الاجتماع الطبي باستثناء قسم الاجتماع بجامعة القصيم. كما اختلفت الأقسام العلمية في فروع الاجتماع الأخرى، حيث نجد أن بعض الأقسام انفردت بوضع مقررات لأحد فروع علم الاجتماع، كعلم اجتماع المعرفة لدى قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز، وعلم الاجتماع اللغوي، وعلم اجتماع الإعلام، لدى شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، وكذلك فرع علم اجتماع الطفولة لدى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود. وعلم الاجتماع البيئي، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الاجتماع عن ابن خلدون لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام. ومقرر علم الاجتماع الإداري لدى قسم الاجتماع بجامعة القصيم. كما حظي مقرر علم الاجتماع التربوي، ومقرر علم الاجتماع السياسي، بوجوده ضمن خطط ثلاثة أقسام علمية، لدى قسمي الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم، وقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود.

كما اشترك قسمين في وجود مقرر لأحد فروع الاجتماع وهو مقرر علم اجتماع الشيخوخة لدى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، ومقرر علم الاجتماع الثقافي لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل. ومقرر علم الاجتماع الديني لدى قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم. ومقرر علم الاجتماع التطبيقي لدى قسمي الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فيصل. أما مقررات علم الاجتماع الإسلامي، فلم تتضمنها سوى خطة قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل. وهو أمر قد يثير الاستغراب لأهمية هذا المقرر، لإيضاح المنظور الإسلامي في تفسير قضايا الفرد والمجتمع.

الجدول رقم (٥)

توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعداد المهني النظري التخصصي

شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل	قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز	قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود	قسم الاجتماع بجامعة القصيم	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض	القسم
٢	٣	٣	٤	٣	مبادئ علم الاجتماع
٦	٥	٥	٨	٨	مناهج البحث
٤	٢	٣	٤	٢	تاريخ الفكر الاجتماعي
٤	٢	٤	٤	٧	الإحصاء الاجتماعي
٢	٣	٣		٣	النظريات الاجتماعية
٢	٢	٢			النظم الاجتماعية
٢	٣	٣		٣	المجتمع السعودي
٢		٣		٢	التغير الاجتماعي
٢	٦	٦	٨	٦	الأثروبولوجيا
	٣				تشريعات اجتماعية
٢		٢		٢	المشكلات الاجتماعية
٢٨	٢٩	٣٤	٢٨	٣٦	الإجمالي

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعداد المهني النظري التخصصي لكل قسم من أقسام علم الاجتماع، حيث نلاحظ اتفاق جميع أقسام علم الاجتماع على تضمين خططها التعليمية، ما أطلقنا عليه المقررات

الرئيسة لتخصص علم الاجتماع، كما تقاربت ساعات تلك المقررات حيث تضمنت الخطط التعليمية مقررات مبادئ علم الاجتماع، ومناهج البحث، وتاريخ الفكر الاجتماعي، والإحصاء الاجتماعي، والنظريات الاجتماعية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية. كما تضمنت الخطط التعليمية مقررات رئيسة نراها في المجتمع السعودي، حيث نجد مقرر النظم الاجتماعية، ومقرر المجتمع السعودي، ومقرر التغيير الاجتماعي.

ومن الاختلافات الواردة، ارتفاع ساعات مقرر الإحصاء الاجتماعي لقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام عن غيره من الأقسام. كما ارتفعت مقررات مناهج البحث لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم عن الأقسام الأخرى. بينما نجد أن قسم الاجتماع بجامعة القصيم لم تتضمن خطته مقرر النظريات الاجتماعية، وهو مقرر رئيس لا يمكن للباحث الاجتماعي أن يستطيع التحليل العلمي لأي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية دون مرتكز نظري. كما نلاحظ خلوه خطة هذا القسم أيضاً من مقرر عن المجتمع السعودي، ومقرر عن التغيير الاجتماعي، وهي أيضاً من المقررات التي يجب أن يتزود بها الباحث الاجتماعي، ليدرك مهنيًا وضع مجتمعه من هذا العلم، أو كيف يوظف العلم لدراسة قضايا مجتمعه.

كما نلاحظ تميز قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بمقرر (تشريعات اجتماعية)، وهو يعد من المقررات المهمة والأساسية للباحث الاجتماعي، حيث يتعرف على ما حدده النظام المعمول به في المجتمع من تشريعات اجتماعية لحفظ حقوق فئات المجتمع المختلفة، ولا شك أن في ذلك فائدة كبيرة ليمارس الباحث الاجتماعي دوره الرئيس في طرح رؤية لتطوير، أو اقتراح تشريعات اجتماعية جديدة لأفراد يمكن أن تلبى احتياجات اجتماعية أو تساهم في مواجهة مشكلات معينة.

الجدول رقم (٦)

توزيع أقسام علم الاجتماع حسب نوعية الإعداد المهني التطبيقي

مقررات البحث التطبيقي والتدريب الميداني	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض	قسم الاجتماع بجامعة القصيم	قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود	قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزیز	شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل	الإجمالي
موضوع خاص			٢	٤		٦
التدريب الميداني	٣	١٦	٨	٣	٢	٣٢
البحث التطبيقي	٤	١٠	٣		٢	١٩
التربية العملية	٦				٦	١٢
الإجمالي	١٣	٢٦	١٣	٧	١٠	٦٩

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب نوعية الإعداد المهني التطبيقي لكل قسم من أقسام علم الاجتماع، حيث نلاحظ أن التدريب الميداني حظي بساعات أكثر من غيره من المقررات التطبيقية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى وجود خلط لدى بعض الأقسام في تأهيل طلابها باحثين اجتماعيين أو أخصائيين اجتماعيين. كما نلاحظ وجود مقرر عملي تحت مسمى التربية العملية، وهو مرتبط بالتأهيل التربوي لطلاب أقسام الاجتماع ليعملوا مدرسين للمرحلة الثانوية لمقررات علم الاجتماع، حيث يدرس طالب المرحلة الثانوية في التعليم العام ثلاثة (مقررات، مقرران في تخصص العلوم الإدارية والاجتماعية، ومقرر واحد في تخصص العلوم الشرعية والعربية).

أما مقرر موضوع خاص، فلم يحظ إلا بساعتين ضمن خطة الإعداد المهني الإجمالية وفي قسمين فقط في جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وهي ساعات قليلة، خاصة إذا ما علمنا أن المهمة الرئيسة لمقرر (موضوع خاص) كما هو

في الوصف العلمي للمقرر، يهدف إلى مراعاة القضايا والمشكلات الجديدة التي تحدث في المجتمع لدراستها وتحليلها بشكل مكثف، لذلك فعدد الساعات الحالي قد لا يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف.

النتائج والتوصيات:

في ضوء البيانات السابقة، نستنتج ما يلي:

١- يتركز الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في أقسام الاجتماع على أربعة جوانب رئيسية:

أ- إعداد مهني عام.

ب- إعداد مهني مساند.

ج- إعداد مهني تخصصي.

د- إعداد مهني تطبيقي.

٢- اختلاف الأقسام في العدد الإجمالي لساعات الإعداد المهني للباحث الاجتماعي كما لاحظنا ذلك في نتائج الجدول رقم (١).

٣- اختلاف الأقسام في ساعات الإعداد المهني التخصصي، حيث تدنت لدى بعض الأقسام. ومن المفارقات أن قسم علم الاجتماع بجامعة القصيم لا يتضمن مقررًا عن النظريات الاجتماعية، والجميع يتفق على أهمية النظرية للبحث الاجتماعي، باعتبارها الانطلاقة الرئيسة للتحليل العلمي السليم.

٤- اختلاف الخطط التعليمية في نوعية المخرجات التي تريدها من باحث اجتماعي، أو مدرس علم الاجتماع، أو أخصائي اجتماعي، وهذا التشتت جعل الخطط التعليمية متداخلة فيما بينها، وزاد من ساعات مقررات الإعداد المهني المساند على حساب الإعداد المهني التخصصي، واتضح ذلك في الخطط التعليمية لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم، وشعبة علم الاجتماع بجامعة الملك فيصل، بينما كانت خطة

قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، أكثر تركيزاً من الخطط الأخرى في إعداده كباحث اجتماعي فقط، حيث تدنت لديها ساعات المقررات المساندة، وزادت ساعات التخصص في ضوء إجمالي عدد ساعات الخطة.

٥- تأثر أقسام علم الاجتماع ببعض التخصصات العلمية المساندة، حيث نجد أن قسم علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز تأثر بعلم النفس، بينما تأثرت أقسام علم الاجتماع بجامعة القصيم وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل بمقررات الخدمة الاجتماعية، بينما تأثر قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالعلوم التربوية، بينما قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود كان تركيز خطته العلمية على التخصص أكثر من أي ميل لعلوم أخرى.

٦- تنوع الفروع التي تدرسها أقسام علم الاجتماع، وهذا قد يكون إيجابياً لو كان هناك تخصصات فرعية، بحيث تكون الفروع القريبة من بعضها البعض في تخصص واحد، حيث لا يوجد تخصص فرعي في علم الاجتماع، إلا لدى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود. كذلك اختلفت الأقسام العلمية في بعض ساعات مقررات الفروع كما في الجدول رقم (٤).

٧- اتفاق أقسام علم الاجتماع على المقررات الرئيسة في تخصص علم الاجتماع، كما أشارت نتائج الجدول رقم (٥)، باستثناء قسم الاجتماع بجامعة القصيم.

٨- قلة الساعات المقررة للإحصاء الاجتماعي كما أشارت نتائج الجدول رقم (٥) عدا قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، الذي يعد أكثر أقسام علم الاجتماع من حيث مقرر الإحصاء.

٩- تدني مستوى الإعداد المهني التطبيقي في أغلب أقسام علم الاجتماع، وهو قد يكون نتيجة لكثرة ساعات مقررات الجامعة والمواد المساندة، الذي كان على

حساب الساعات التطبيقية، كما في الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٦).

ومن خلال ما سبق، وفي ضوء تعدد المشكلات الاجتماعية المعاصرة، وحاجة كل مشكلة إلى مقررات دراسية تناقشها، ومع الشفافية في الطرح التي بدأت تناقش فيها القضايا والمشكلات الاجتماعية، ولتنوع مجالات وفروع علم الاجتماع، فإننا نوصي بما يلي:

- أن تركز أقسام الاجتماع في الإعداد المهني على تخصصه الرئيس وهو علم الاجتماع، حيث لاحظنا أن هناك بعض الأقسام لم تحدد هويتها نحو خريجها هل هم باحثون اجتماعيون، أم أخصائيو اجتماعيون، أم مدرسو مواد اجتماعية، وهذا يشتمل خطط الأقسام التعليمية، ولا شك أنه من الصعب على قسم أن يركز على عدة مجالات لخريجيه، رغم أن الباحث الاجتماعي يكاد يكون هو الهدف الرئيس لتلك الأقسام. حيث نلاحظ أن شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم، قد وضعوا مقررات عالية جداً في الخدمة الاجتماعية، وفي المواد التربوية، مما أثر على مقررات التخصص ذاتها.

- تشكيل لجنة إشرافية دائمة في عضويتها ممثلون لجميع الأقسام المتخصصة في علم الاجتماع، والمؤسسات المهنية للباحثين الاجتماعيين.

- توحيد خطط الإعداد المهني العام للباحث الاجتماعي في الأقسام العلمية، بشكل يراعي أهداف كل جامعة، ولا يؤثر على إعداد الباحث الاجتماعي، وإمامه بتخصصه، ويوحد عدد الساعات المنهجية للحصول على درجة البكالوريوس بين الأقسام العلمية.

- أن تتبنى الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، المراجعة الدورية لتقويم أداء الأقسام العلمية، من حيث خططها ومناهجها، بما يتواءم مع التطورات المجتمعية.

- إضافة مقررات ترتبط بالقضايا المهمة في المجتمعات المعاصرة، وبخاصة في المجتمع السعودي ومنها:

- مقرر التنشئة الاجتماعية .
 - مقرر علم اجتماع الشباب .
 - مقرر قضايا الفقر .
 - مقرر العنف الاجتماعي .
 - مقرر التدرج الاجتماعي .
 - مقرر النقد الاجتماعي .
 - مقرر السياسة الاجتماعية .
 - مقرر الثقافة الوطنية .
 - مقرر العولمة .
 - مقرر التسول .
 - مقرر الزواج وقضاياها .
 - مقرر الحضارات الإنسانية .
 - مقرر التراث الفكري العربي الإسلامي .
 - مقرر السياحة والمجتمع .
 - مقرر الطفولة .
- أهمية الإعداد المهني في مجال اللغة الإنجليزية أو العمل بنظام الدورة المكثفة لأهمية اللغة في مثل هذا التخصص . حيث أشارت نتيجة الدراسة إلى انخفاض مقررات اللغة الإنجليزية في غالبية الأقسام العلمية، خاصة وأن لقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود تجربة في هذا المجال توقفت عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- أهمية الجوانب التقنية في الإعداد المهني للباحث الاجتماعي، من خلال وضع مقررات في الحاسب الآلي، حتى يتقن الباحث الاجتماعي مهارة الحاسب الأساسية، التي أصبحت مهمة حالياً، حيث لم نجد مقرراً للحاسب الآلي في جميع أقسام الاجتماع، باستثناء قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية

- العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام، وقسم الاجتماع بجامعة الملك فيصل .
- زيادة الساعات المخصصة لمقرر الإحصاء الاجتماعي ، لأهميته في رفع قدرة الباحث الاجتماعي على التحليل الاجتماعي العلمي لقضايا المجتمع .
- رفع مستوى الإعداد المهني التطبيقي من خلال زيادة الساعات التطبيقية وقاعات البحث لأهميته في إكساب الباحث الاجتماعي مهارات التطبيق للأسس والمبادئ العلمية التي تلقاها في قاعات الدرس .
- وضع مقرر مستقل تحت مسمى - العمل الخيري - ومقرر آخر تحت مسمى - التطوع - يعرض لقضايا العمل الخيري والتطوعي وأهميته وأهدافه ، وأنواعه ، خاصة وأن المملكة العربية السعودية يتوافر بها (٢٢٦) جمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، ويتفرع من أغلب تلك الجمعيات صناديق ومشاريع ومستودعات خيرية ، والكثيرون يؤيدون قدرة علم الاجتماع والباحث الاجتماعي على العمل بتلك القطاعات . (وزارة الشؤون الاجتماعية ، ٢٠٠٢) .
- وضع مقررات متخصصة تتعرض لأراء المفكرين العرب والمسلمين ، كابن خلدون ومالك ابن نبي والفارابي وغيرهم ممن قد يغني تحليلهم العلمي ونظرياتهم عن الكثير من مفكري علماء الاجتماع المؤسسين والمعاصرين ، حيث لم نجد ذلك إلا لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي وضعت مقرر (علم الاجتماع عند ابن خلدون) كما في الجدول رقم (٤) .
- التوسع في مقرر (موضوع خاص) حيث كما أشارت نتائج الجدول رقم (٦) هناك مقرر واحد تحت مسمى (موضوع خاص) في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود ، وقسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز ، رغم أهمية هذا المقرر ، حيث تستغل مادة هذا المقرر ، لطرح موضوعات وقضايا ومشكلات مستجدة لإلقاء الضوء عليها بشكل أكثر تفصيلاً ، ولا شك أن المستجدات في القضايا والمشكلات الاجتماعية متجددة في

المجتمعات المختلفة، وبهذا يتيح للباحثين الاجتماعيين الإلمام بتلك المستجدات ودراستها، وإكسابهم القدرة على تحليلها، خاصة وأن الثبات في الظواهر الاجتماعية أمر نسبي، لا بد من مسيرته.

- كما يوصي الباحث بقيام باحثين بإجراء دراسات تغطي القصور الذي قد ورد في هذه الدراسة من خلال استكمال بعض الجوانب، التي يمكن أن تفيد في تقييم شامل للإعداد المهني، ومنها دراسات تتعلق باستطلاع آراء الخبراء والمنظرين في واقع الإعداد المهني، والتعرف على اتجاهات الباحثين الاجتماعيين الممارسين اتجاه الإعداد المهني، ومدى استفادتهم أثناء ممارستهم لمهنتهم.

المراجع

- إبراهيم، طلعت (١٩٨٤). المكانة المهنية ودوافع العمل. مجلة كلية الآداب، العدد (١)، الرياض: جامعة الملك سعود، ص ٩٩-١٢٩.
- أبو العينين، فتحي (١٩٩٣). علم الاجتماع في الأقطار الخليجية. حولية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد (١٦)، قطر: جامعة قطر، ص ٢٠٥-٢٥٠.
- أبو المعاطي، ماهر (١٩٩٦). الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي. المؤتمر التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، ص ٤٥٦-٥٠٧.
- بو حديبة، عبد الوهاب (١٩٨٥). نحو علم اجتماع عربي. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ٢٣٧-٢٤٩.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠٠٠). دليل الجامعة. الرياض: مطابع الجامعة.
- جامعة الملك سعود (٢٠٠٠). دليل الجامعة. الرياض: مطابع الجامعة.
- جامعة الملك عبد العزيز (٢٠٠١). دليل الجامعة. جدة: مطابع الجامعة.
- جامعة الملك فيصل (٢٠٠١). دليل الجامعة. الهفوف: مطابع الجامعة.
- حجازي، محمد (١٩٨٥). الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، العدد (٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٦٠-٨٤.
- حداد، يحيى (١٩٨١). الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ١٧٥-١٨٧.
- حسين، شوكت (١٩٨٩). نماذج الخدمة الاجتماعية وقضية تنظيم المجتمع في الكويت. الكويت: الكويت: مكتبة المعلا، ص ٣١-٧٠.
- الداود، عبد الرحمن (٢٠٠٣). الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض: عمادة الدراسات العليا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- الرميحي، محمد (١٩٩٥). الخليج ليس نפטاً دراسة في إشكالية التنمية والوحدة. بيروت: دار الجديد.
- زيغور، علي (١٩٨٥). تيارات متعددة داخل المدرسة العربية في علم الاجتماع. مجلة الفكر العربي، العدد (٣٧)، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص ٢٣٥-٢٥٧.
- ساري، سالم (١٩٨٥). نحو علم اجتماع عربي. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ٢٣٧-٢٤٩.
- الساعاتي، حسن (١٩٨٩). عن فلسفة المنهج وأزمة التنظير في علم الاجتماع. في (علم الاجتماع والاجتماعيون تجارب وخبرات). القاهرة: دار غريب، ص ٣٧-٥٥.
- السعد، نورة (١٩٩٥). التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض.
- السلوم، حمد إبراهيم (١٩٩١). التعليم العام في المملكة العربية السعودية. واشنطن: مطابع انترناشونال كرافيكس.
- السندي، عبدالله (١٩٩٤). مبادئ الخدمة المدنية وتطبيقاتها. الرياض: مطابع الفرزدق.
- السيد، السيد عبد المعطي، وجابر، سامية (١٩٩٧). أسس علم الاجتماع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- عبد الباسط، عبد المعطي (١٩٨١). الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ١٧٥-١٨٧.
- عبد اللطيف، سوسن (١٩٩٣). تعليم الخدمة الاجتماعية اتجاهات معاصرة. المؤتمر العلمي الأول، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ص ١٣-٥٣.
- عثمان، عبد الفتاح (١٩٩٦). الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد (٧)، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية القاهرة، ص ٤١-٤٩.

عجوبة، مختار (١٩٩٣). تعليم الخدمة الاجتماعية في السودان. مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٣٧)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، ص ١٠٨-١٥١.

عجوبة، مختار (١٩٩٧). منهجية التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها المعاصرة. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، المجلة (٢٥). جامعة الكويت، الكويت، ص ١٧٦-٢١٣.

عفيفي، عبد الكريم (١٩٩٣). تحديات التكامل بين النظرية والتطبيق لممارسة الخدمة الاجتماعية. المؤتمر العلمي الأول لتعليم الخدمة الاجتماعية والمتغيرات المعاصرة في مصر. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ص ١٠١-١١٢.

علي، حيدر (١٩٨٥). علم الاجتماع والواقع العربي. مجلة كلية الآداب، العدد (٢)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.

الغالي، بالقاسم (٢٠٠٠). محاولات في تأصيل علم الاجتماع. مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٦٣)، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، ص ٩-٤٠.

محمد، علي (١٩٨٦). تاريخ علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المطيري، منصور زويد (١٩٩٣). الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع. سلسلة كتاب الأمة، العدد ٣٣، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

معتوق، فردريك (د.ت). تطور الفكر السوسيولوجي العربي. بيروت: منشورات جروس برس.

مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٩٦). دليل التعليم العالي في دول الخليج العربي. الرياض: مطابع المكتب.

نصر، سليم (١٩٨٥). ندوة (نحو علم اجتماع عربي). مجلة المستقبل العربي، العدد (٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٦٠-١٢٨.

وزارة الشؤون الاجتماعية (٢٠٠٢). دليل الجمعيات والمؤسسات الخيرية. الرياض: وكالة الشؤون الاجتماعية.